

تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان

في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة

د. خالد صلاح حنفي محمود

مدرس أصول التربية، كلية التربية، جامعة الإسكندرية

- **الملخص:** أشارت العديد من الدراسات لوجود إشكاليات تعاني منها تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان، ولعل أبرزها شيوع مناخ التسلط في المجتمع، وأساليب التسلط التربوي والتي تجبر الطفل على الانصياع والخضوع والقهر، وانفصال المدرسة عن المجتمع، والمؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وغياب التنسيق، وعدم وجود رؤية واضحة، وضبابية المفاهيم، وعدم وجود المعلم المؤهل، وعدم وجود ميزانيات لتنفيذ برامج تربوية وإعداد مواد تعليمية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وعدم مراعاة التوازن بين البعد العالمي لحقوق الإنسان والسياق المجتمعي. وسعت هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي إلى تحليل تربية الطفل على حقوق الإنسان، وأبعادها، ومضامينها، وأهدافها، وواقع تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان، والجهود العالمية في تربية الطفل على حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى طرح تصور مقترح لكيفية تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان يعتمد على تأصيل ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري، وتفعيل دور وزارة التربية والتعليم، وتطوير البيئة المدرسية، والمناهج والمقررات، والأنشطة المدرسية، وبرامج إعداد المعلم المصري.

- **الكلمات المفتاحية:** التربية - حقوق الإنسان - الطفل المصري - التربية على حقوق الإنسان.

The Human Rights Education of Children

By: Dr. Khaled Salah Hanafy Mahmoud

Lecturer of Foundations of Education

Faculty of Education- Alexandria University

-**Abstract:** Many studies referred to the existence of many problems in human rights education of Egyptian children as spread of domination climate in society, separation between school and society and institutions working in Human rights, the absence of qualified teacher, the absence of clear vision, the lack clarity of concepts, the lack of budgets for implementing education programs and preparing educational material for H.R. Education culture and the imbalance between the local and global dimensions of H.R.E. Thus, the present study attempted through using the descriptive method to analyze human rights education, its dimensions, contexts and its goals and to analyze the reality of Human rights education of Egyptian children and to analyze the global efforts in human rights education. This study reached suggested vision of Human rights education for Egyptian child depending on in building human rights culture in

Egyptian society, activating the role of ministry of Education, developing school environment, curricula, methods of teaching, activities and to develop programs of preparing teachers.

-Keywords: Education- Human rights- Egyptian child- Human rights education.

- مقدمة: نعيش اليوم في عالم يتسم بالتغيرات والتعديلات فقد تفاقمت مشكلات اللامساواة، والاستبعاد، والعنف على المستوى العالمي داخل المجتمعات وفيما بينها. وزادت الاضطرابات والصراعات، وتساعد التطورات إلى إحقاق حقوق الإنسان واحترام كرامته. وهذه التغيرات لها تأثير مباشر على أهداف وسياسات العمل في التعليم، فتتعدّد المشهد العالمي يتطلب البحث عن نماذج جديدة للسياسات التعليمية مبنية على فهم لمنظومة التربية والتعليم. وأهدافها ومقاصدها.

إن صون وتعزيز كرامة الإنسان، وقدراته، ورفاهيته، في علاقاته بالآخرين وبالطبيعة، ينبغي أن يكون المقصد الأساسي للتربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين. ويمكن القول إن القيم الإنسانية التي ينبغي أن تكون أساس التربية ومقاصدها هي: احترام الحياة، وكرامة الإنسان، والمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية، واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي، والشعور بالتضامن الإنساني، وتقاسم المسؤولية عن مستقبلنا المشترك. وعلينا أن نتجنب أنظمة التعليم التي تستلج الأفراد وتعاملهم كالسلع، وأن نكافح الممارسات الاجتماعية التي تفرق الناس وتجردهم من إنسانيتهم. فإذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة والسلام، توجب علينا أن نأخذ بالوسيلة الحاسمة، أي التنشئة على هذه القيم والمبادئ (UNESCO, 2015, p36-38).

لقد أدرك الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والمنازع أن حقوق الإنسان لا يمكن تأصيلها إلا من خلال التربية التي تمنحها حضوراً قيمياً في عقول الناس ووجدانهم. فحقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين فقط؛ بل إن هذه الحقوق يجب أن تتأصل وتتجذر في الأعماق الوجدانية للإنسان كي تصبح حقيقة سلوكية ضاربة في الحياة الاجتماعية والثقافية. والتربية هي التي يمكنها أن تحول هذه الحقوق إلى طاقة ثقافية حيّة تفعل فعلها في عقول البشر وفي أنظمة إدارتهم، وأن تغرس الحقوق الإنسان قيمياً في عمق التكوينات الروحية للإنسان. (وطفة، الرميض، 2006، ص 34).

وانطلاقاً من هذه الحقيقة التربوية بدأت المجتمعات الإنسانية والدول العمل على تطوير أنظمتها التعليمية في اتجاه تأصيل حقوق الإنسان وقيم التسامح، وعلى هذا الأساس أيضاً تشهد الحياة التربوية في مختلف أنحاء المعمورة حركة دائبة في اتجاه بناء منبهات جديدة لتعليم حقوق الإنسان، ودمجها في مختلف مناحي الحياة التربوية والتعليمية.

- مشكلة الدراسة وتسائلاتها: يعد تعليم حقوق الإنسان وتضمين تلك الحقوق في العملية التعليمية من أبرز أهداف التربية. (McGowan, 2012) فالتعليم والتوعية بحقوق الإنسان يمثلان نقطة البدء لكفالة احترامها، وتطبيقها، وإعمالها بصورة فعالة لكونها خطوة ضرورية للخروج بتلك الحقوق من الحيز النظري إلى الحيز التطبيقي، وتعليم حقوق الإنسان أحد الضمانات التي تكفل الاستقرار في المجتمع، وإنكار حقوق الإنسان في مجتمع من المجتمعات وإهالها يدفع إلى إثارة القلاقل الاجتماعية، والسياسية، وظهور العنف داخل المجتمعات والأم (Grant, 2013, p81)

ويشير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (U.N., 1989) إلى أهمية تحضير وإعداد الطفل للعيش في مجتمع حر، وفقاً لقيم التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين، ومن منطلق محبة الشعوب، وتقبل الجماعات الإثنية القومية والوطنية واحترام الآخرين، وأهمية تربية الطفل على القيم المختلفة.

إن تربية الطفل على حقوق الإنسان هي وسيلة فعالة لتعليم الطفل من سن مبكرة للغاية لتنمية احترامه لنفسه وللآخرين، وللإنسانية وتقدير التنوع، والحرية، والمساواة، والعدالة، والتميز والاستقصاء الذاتي، والعقلية المستقلة النافذة من أجل المواطنة المتأهلة، والاطلاع على الاهتمامات العالمية والأخلاقية والمدنية، وكلها تمثل أساساً للمجتمع الديمقراطي والمواطنة الإنسانية (Frantzi, 2004, p 8).

وقد أشارت العديد من الدراسات لوجود إشكاليات تعانى منها تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان، ولعل أبرزها شيوع مناح التسلط في المجتمعات العربية، وأساليب التسلط التربوي التي تتبعها الأسر العربية والتي تجبر الطفل الانصياع والاستسلام والخضوع والقهر، وغياب الإرادة السياسية الفاعلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتبنى مضامينها المختلفة، واستخدام أساليب تقليدية غير مجدية في تعليم حقوق الإنسان وبناء شخصية الطفل وتوعيته بحقوقه، إضافة لانفصال المدرسة عن المجتمع، وعن باقي المؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وغياب التنسيق، وعدم وجود رؤية واضحة، وضبابية المفاهيم، وعدم وجود المعلم المؤهل، وعدم وجود ميزانيات لتنفيذ برامج تربية وإعداد مواد تعليمية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وعدم مراعاة التوازن بين البعد العالمي لحقوق الإنسان والسياق المجتمعي (سكران، 2007؛ وطفة، 2012؛ السوري، 2009؛ شنودة، 2009، عبد العال، 2007).

ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- ما مفهوم التربية على حقوق الإنسان وما أبعادها المختلفة؟
 - 2- ما واقع تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان؟
 - 3- ما واقع الجهود العالمية في التربية على حقوق الإنسان؟
 - 4- ما التصور المقترح لتربية الطفل المصري على حقوق الإنسان في ضوء تحليل كل من مفهوم التربية على حقوق الإنسان وأبعاده، وتحليل الواقع وتحليل الجهود العالمية المعاصرة؟
- **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة الحالية إلى:

- 1- التعرف على مفهوم التربية على حقوق الإنسان وأبعاده المختلفة.
 - 2- تحليل واقع تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان وأبرز مثالبه.
 - 3- تحليل الجهود العالمية في تربية الطفل على حقوق الإنسان.
 - 4- طرح رؤية لتربية الطفل المصري على حقوق الإنسان تراعي كل أسس التربية على حقوق الإنسان، ونتائج تحليل الواقع، والجهود العالمية المعاصرة في ذلك الميدان.
- **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

- 1- أهمية حقوق الإنسان وقضاياها المتنوعة وتنامي الاهتمام بها على المستوى العالمي.
- 2- ارتباط حقوق الإنسان بمفهوم المواطنة والتربية المدنية وهي الدعائم الأساسية لأي مجتمع.

- 3- تزايد المطالبات عقب ثورات الربيع العربي بحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والديمقراطية.
 - 4- الحاجة إلى رؤية لتطوير وتفعيل دور المدرسة المصرية في التربية على حقوق الإنسان.
 - 5- أهمية الطفولة وما أوضحتها الدراسات من أهمية تعلم ثقافة حقوق الإنسان في هذه المرحلة.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة الراهنة على استخدام المنهج الوصفي نظرا لمناسبته لطبيعة مشكلة الدراسة من خلال تحليل الأدب التربوي للتعرف على حقوق الإنسان، والتربية على حقوق الإنسان، وأهميتها ومجالاتها وأبعادها، وواقع تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان، وأبرز مثالبه، وتحليل الخبرات والجهود العالمية في ذلك الميدان، وصولاً إلى طرح رؤية لتربية الطفل المصري على حقوق الإنسان.
- **مصطلحات الدراسة:**
- **التربية على حقوق الإنسان: (HRE) Human Rights Education** يعرفها برنامج الأمم المتحدة العالمي للتربية على إنها: التربية والتدريب والمعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال مشاركة المعرفة، وتبادلها، وبناء المهارات، وتكوين الاتجاهات، وتشكيل السلوكيات الموجهة، وذلك من أجل احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والتسامح، والمساواة، والسلام بين الأفراد، وداخل المجتمعات وبين الأمم. فهي عملية طويلة الأمد مستمرة مدى الحياة يتعلم البشر بواسطتها في مختلف مستويات النمو، ومن كل طبقات المجتمع احترام الكرامة الإنسانية لأنفسهم وللآخرين، والوسائل والمنهجيات التي تضمن ذلك الاحترام في كل المجتمعات (UN, 2012,p1).
- **المدخل الحقوقي في التربية: Human rights-based approach to education** هو مدخل يعتمد على تعليم حقوق الإنسان من خلال التربية، بما يضمن أن كل مكونات وعمليات التربية (بما فيها المناهج، والمواد التعليمية، وطرق التدريس والتدريب) تسهم في تعليم حقوق الإنسان، وكذلك حقوق الإنسان في التربية، ويؤكد احترام حقوق كل أعضاء المجتمع المدرسي، وممارسة حقوق الإنسان داخل النظام التعليمي (United Nations, 2012, p 1).
- **الإطار النظري للدراسة:**
- أولاً- مفهوم تربية الطفل على حقوق الإنسان وأبعاده:** حقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل شخص لأنه إنسان، وتستند حقوق الإنسان إلى المبدأ الذي يقول إن جميع البشر يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، وتكتسب جميع حقوق الإنسان أهمية متساوية ولا يجوز الحرمان منها تحت أي ظرف (International Centre for Human Rights Education, 2008,p11)
- والتربية على حقوق الإنسان هي كل أشكال التعلم التي تنمي المعارف والمهارات والقيم المرتبطة بحقوق الإنسان (Flowers et al., 2000, p7). وهي عملية طويلة المدى ومستمرة مدى الحياة تهدف إلى تعزيز قيم التسامح، والتضامن، والتعاون بين البشر حتى يتسنى خلق الظروف الملائمة لحياة أفضل لبني البشر تسودها الحرية والعدالة، والكرامة، والمساواة ومنع الصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، ودعم عمليات المشاركة الديمقراطية بقصد إقامة مجتمعات تحظى فيها جميع حقوق الإنسان للناس كافة بالتقدير والاحترام. وتشمل التربية على حقوق الإنسان: المعارف والكفايات من أجل حماية حقوق الإنسان وممارستها في الحياة اليومية؛ والقيم والمواقف والسلوكيات التي تشكل أساس

حقوق الإنسان، التي ينبغي تعزيزها، والأنشطة التي تقود إلى اعتماد تدابير كفيلة بحماية حقوق الإنسان (U.N, 2012,p7).

وتمكّن التربية على حقوق الإنسان من إدماج قيم حقوق الإنسان، من قبيل الاحترام والقبول والإشراك، في حياتهم اليومية على نحو أفضل. وتشجع التربية على حقوق الإنسان على استخدام حقوق الإنسان كإطار مرجعي في علاقاتنا مع الآخرين. كما تشجعنا على خص مواقفنا وسلوكنا بشكل نقدي، ومن ثم تعديلها من أجل تعزيز السلم والوئام الاجتماعي، واحترام حقوق الجميع (International Centre for Human Rights Education, 2008,p17).

ويرجع تاريخ نشأة التربية على حقوق الإنسان وظهورها كمفهوم معاصر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (The Universal Declaration of Human Rights, 1948) الذي أشار إلى أن التربية يجب أن توجه إلى التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، ودعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدعيم الفهم والتسامح، والصداقة بين الأمم، والمجموعات الإثنية والعرقية، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام العالمي. وقد مثل هذا الإعلان الوثيقة الأساسية لكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وعمل المنظمات الدولية كاليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الأوروبي. (BEMIS, 2010, p7) فقد اتفقت جميع المواثيق وإعلانات حقوق الإنسان على أن يعرف كل إنسان حقه، ويمارسه بالطريقة المشروعة؛ وكفالة المجتمع لكل فرد وجاعة كل عناصر العدالة، والكفاية، والاستقرار، والطمأنينة، ومنع كل عوامل الاستفزاز، والاثارة، وعوامل الكبت، والقمع، وعوامل الظلم والاعتداء، وعوامل الحاجة والضرورة، ولا يحق لأي نظام تعليمي أو سياسي أن يجرم الناس من معرفة حقوقهم، والمطالبة بها، وتعليمها لجميع الناس (Claude, 2001).

وتطور مفهوم التربية على حقوق الإنسان في فترة الخمسينيات ليشمل تعليم مهارات التفكير الناقد، والاهتمام، والتعاطف مع كل من انتهكت حقوقهم. وركزت التربية على حقوق الإنسان في تلك الفترة على تعليم المدرسة لفئة الشباب الانتباه إلى مسؤولياتهم الشخصية وأعمالهم من أجل تنمية والدفاع عن الحقوق والتأثير في مجتمعاتهم. ومع تزايد حركة ناشطي حقوق الإنسان في الستينيات والسبعينيات اتسع الاهتمام بدور حقوق الإنسان في التغيير الاجتماعي، وأهمية الوعي والنظر إلى حقوق الإنسان على إنها قوة أخلاقية موحدة تلعب دوراً في تمكين البشر في كل مكان لمطالبة حكوماتهم ومحاسبتها والدفاع عن حقوق الإنسان، ودورها في بناء المجتمعات. ونتيجة للعولمة، وانتشار مؤسسات حقوق الإنسان، والتطور المتسارع لوسائل الاتصال وأساليب تكنولوجيا المعلومات التي أسهمت في نقل ما يجري في مختلف أنحاء العالم من حيث المزايا التي يتمتع بها المواطن، أو ما يترتب على ذلك من انتهاك لحقوقه، مما كان له أكبر الأثر في نشر الجرائم، وانتهاكات لحقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم، وصارت من المعايير التي تقاس بها سمعة الدولة، وصار التعامل مع حقوق الإنسان بوصفها قضية عالمية معاصرة (Al-Bahnaswy, S. 2007).

فقد أدى التوسع العالمي في التعليم في جميع مستوياته لامتداد نطاق التربية على حقوق الإنسان من التركيز على فكرة المجتمع الإنساني المرتكز على القومية إلى التركيز على الحقوق الفردية وحقوق الأفراد، والتأكيد على حق الفرد كعضو في المجتمع العالمي، والتأكيد على المواطنة العالمية.

وقد نفذت عالمياً العديد من المبادرات والبرامج للتربية على حقوق الإنسان، ومنها إطلاق الجمعية العامة للأمم المتحدة الحملة العالمية للمعلومات العامة حول حقوق الإنسان في ديسمبر 1988، وإطلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عقد الأمم المتحدة للتتقيف في مجال حقوق الإنسان في (1995)، والبرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان في عام (2004) وغيرها من المبادرات والبرامج.

إن إدماج ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بيداغوجيا في الحقل التعليمي، وترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، مع تأطير ذلك كله داخل فضاء ثقافي مجتمعي عقلاني تنويري يتطلب إرادة سياسية كمبدأ أول دون شروط، بما يضفي على الجانب التربوي نوعاً من المشروعية. وهذا المقتضى السياسي يتأسس على ديمقراطية حقيقية وفق مخطط استراتيجي متين، هو ما يضمن انسجام البيداغوجيا والتربية والثقافة مع واقع الإنسان، من حيث مدى الاعتراف بحقوقه، نظرياً وتشريعياً، ومن حيث مدى احترام هذه الحقوق عملياً (العاري، 2014، ص30).

وتتضمن التربية على حقوق الإنسان ثلاثة جوانب (United Nations General Assembly, 2011) (Tibbitts & Fern ekes, 2011; OSCE/ODIHR, 2012):

• **التربية حول حقوق الإنسان Education About Human Rights:** وتتضمن طرق التدريس والتعليم التي تركز على الجانب المعرفي، ونشر المعرفة بحقوق الإنسان، ونشأتها وفلسفتها، ومواثيقها العالمية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

• **التربية من خلال حقوق الإنسان Education Through Human Rights:** ضان أن تكون البيئة التعليمية متوافقة مع قيم حقوق الإنسان (كالمشاركة وحرية التفكير والتعبير...إلخ) وأن عملية التعلم في التربية على حقوق الإنسان هي بنفس أهمية محتوى التعلم، وتعتمد وسائل وطرق التدريس على الأنشطة والممارسات، والمناقشات، وطرق التربية الديمقراطية.

• **التربية من أجل حقوق الإنسان Education For Human Rights:** وتركز على تنمية المهارات، والمواقف، والقيم حتى يتسنى للمتعلمين تطبيق قيم حقوق الإنسان في حياتهم واتخاذ الاجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. فتعليم حقوق الإنسان ليس مجرد دروس تقدم في قاعات الدراسة، بل هي دروس للحياة والممارسة العملية، ولها أهمية في حياتنا اليومية؛ وهذا المعنى فإن تعلم حقوق الإنسان لا يعني تدريس وتعلم ما يخص حقوق الإنسان فقط، بل إنه يعني التدريس والتعلم من أجل حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين. وهذا التمكين يشكل استثماراً للمستقبل يهدف إلى إقامة مجتمع عادل تكون فيه جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص موضع احترام وتقدير (الأمم المتحدة، 2003، ص3).

إن تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان من داخل العملية التعليمية، وفي إطار الممارسة التربوية، وهو ما ينعت اليوم بـ "التربية على حقوق الإنسان" هو اتجاه لا يقصد تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للأطفال

والمتعلمين فقط؛ بقدر ما يرمى إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق. وهذا النوع من التربية يساعد المتعلمين على إدماج قيم حقوق الإنسان مثل الاحترام والمساواة وغيرها في حياتهم اليومية على نحو أفضل. ويشجع هذا النوع من التربية كذلك على استخدام حقوق الإنسان كإطار مرجعي في علاقات الأفراد مع الآخرين، كما أنها تشجع على فحص المواقف والسلوكيات بشكل نقدي وبالتالي على تحويلها من أجل تعزيز السلم والوثام الاجتماعي واحترام حقوق الجميع (العجاري، 2012، ص 4).

يتضح إذن، أن تعليم مبادئ وأخلاق حقوق الإنسان المتعلمين يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان والمشاعر، وسلوكيات عملية على مستوى الممارسة. وينطلق هذا التعليم القيمي السلوكي من أقرب مجال له، وهو حجرة الدرس، والبيئة المدرسية، ومن ثمة يؤسس تعزيز حقوق الإنسان، في الفضاء المجتمعي العام خارج المدرسة، في البيت، في الشارع، في مختلف المرافق، ومع مختلف الفئات الاجتماعية.

فالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها تعد المجال الأمثل لترسيخ قيم حقوق الإنسان عبر التعليم والتنشئة والتوعية والتأهيل؛ وبذلك فدور المدرسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان حاسمٌ بكل المقاييس؛ لذا، فقد اهتمت المنظمات العالمية، كاليونسكو ومنظمة العفو الدولية بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمهتمين بمجال التربية والتعليم حول كيفية تعليم حقوق الإنسان وإدراجها في المنهاج الدراسي طيلة المسار الدراسي للمتعلم، وتنمية سلوكيات إيجابية تتعلق باحترام الآخرين، والعدالة والتعاون، وقبول الاختلاف والتحلي بروح المسؤولية يمكن إدراجها في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة، بينما في المراحل الثانوية تتناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وإدماج أنشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع، وقوانينه، والصيغ المستمدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.

ويشير مفهوم تربية الطفل على حقوق الإنسان إلى أنها شكل للتربية ينظر للأطفال على أنهم مواطنين لهم كامل الحقوق، وأن المدارس والمؤسسات التعليمية هي مجتمعات للتعليم وفيها يتعلم الأطفال قيم، وممارسات حقوق الإنسان، والمواطنة. فليست التربية على حقوق الإنسان مجرد مقررات محددة فقط؛ ولكنها تضمن تلك الحقوق في المناهج المدرسية والممارسات التدريسية والمواد التعليمية، وهي جزء من رسالة المدرسة، وميثاقها الأخلاقي، وسياسات إدارة المدرسة وممارساتها. وهذا يعني أن كل أعضاء المجتمع المدرسي يشاركون في تعليم الطفل حقوقه، ولهذا الموضوع أهمية كبرى بجانب أنه التزام مفروض على الدول بحكم توقيعها على الاتفاقيات والمواثيق الدولية (Covell, K., Howe, 2010, p 117).

وتوضح الأبحاث التربوية أن الاتجاهات حول المساواة والكرامة الإنسانية يبدأ تأسيسها قبل سن العاشرة، وتعد مرحلة ما قبل المدرسة والصفوف الابتدائية هي المرحلة الأكثر إبداعاً وفعالية في تعليم حقوق الإنسان (Flowers et al., 2000, p 18). فالمرحلة الابتدائية هي المستوى الأنسب لتعليم حقوق الإنسان وتدريب الأطفال عليها ليصبحوا مواطنين صالحين. وفترة الطفولة هي فترة حرجة في نمو الاتجاهات وتكوين الشخصية، والاتجاهات المرتبطة بالسياسة كالتعاطف والتلاحم والإحساس بالحرية والإحساس بما هو صواب وما هو خطأ يتم غرسه في تلك المرحلة، وتكوين الشعور بالذات (Schmidt-Sinns, 1980, p178). ويتزايد الاهتمام بتربية الطفل على حقوق الإنسان وذلك

للأسباب الآتية (17 p, 2008, International Centre for Human Rights Education) (حنا، 2013: 674-675؛ الهيتي، 2002، ص 46؛ عبد العال، 2007، ص 118):

- 1- إنه أحد حقوق الطفل؛ الفمادة (42) من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن للأطفال الحق في معرفة حقوقهم، وعلى الراشدين تعريف الأطفال بحقوقهم وتمكينهم من ممارستها.
- 2- زيادة الوعي واحترام حقوق الإنسان: فالمعرفة تعد الخطوة الأولى لزيادة احترام حقوق الإنسان، ففي المناطق التي يكون الأطفال على وعي بحقوقهم، يكون هناك احترام أكبر لحقوق الطفل وانتهاكات أقل لهذه الحقوق.
- 2- الاعتراف العالمي بقم حقوق الإنسان: إن حقوق الإنسان لم تعد كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والانتظمة الداخلية بل صارت قضايا عالمية إنسانية تهم كل إنسان، ولقد تجاوز الاهتمام بها حدود الدول ونطاق الدساتير المحلية وتحول إلى اهتمام عالمي، ولم يكتف العالم بتكريس حقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات الوطنية، بل سعى جاهداً لتدويلها ووضعها في حاية القانون الدولي العام.
- 3- تنمية احترام الطفل لذاته وتنمية مشاركته في المجتمع وتعزيز السلوك الإيجابي: فعندما يصبح الأطفال واعين بحقوقهم، فإنهم يبدأون بإدراك قيمتهم كبشر، وإدراك أن ما يعيشونه ويفكرون فيه ويشعرون به أمر له قيمة، وأن بوسعهم أن يسهموا إيجابياً في حياة المجموعة والأسرة والمدرسة والمجتمع. إن تعلم الحقوق يشجع الأطفال على المشاركة بنشاط أكبر، وهي إحدى طرق التشجيع على السلوك الإيجابي الأكثر فعالية لأنها تنطوي على التفكير النقدي وتعزيز إحساس الطفل بالمسؤولية، كما تشجع الأطفال على التفكير في كيفية التفاعل مع الآخرين وكيفية تغيير سلوكهم بحيث يعكس قيم حقوق الإنسان على نحو أفضل.
- 4- معاناة نسبة عالية من الأطفال في مناطق مختلفة في العالم من مشكلات اجتماعية وشسية وتعليمية وصحية نتيجة عوامل عدة من بينها ضعف ثقافة الكبار في مجال التعامل مع الأطفال، أي ضعف ثقافة حقوق الأطفال، وتنسحب تلك المشكلات إلى ما يهدد حياة الأطفال، لبس من خلال وقوعهم ضحايا النزاعات وأعمال العنف، وإشراكهم قبل الألوان في المعارك فحسب، بل وقوعهم ضحايا أساليب التنشئة الخاطئة. إضافة إلى أوضاع الأطفال المتردية في العالم بسبب الفقر والحاجة، حيث تبين الإحصائيات وجود 15 مليون طفل أقل من خمس سنوات يموتون كل عام نتيجة غياب الرعاية الصحية، وهناك أكثر من مئة مليون طفل يعيشون في الشوارع، وأربعمائة مليون طفل يتعرضون للاستغلال في سوق العمل، وفي أفريقيا مثلاً هناك أكثر من خمسين مليون طفل خارج المدرسة، وهذا الرقم في تزايد مستمر (وطفة، 2012، ص 82).
- 5- تحقيق العلوم المختلفة إنجازات جديدة في مجال الطفولة وقضاياها المختلفة، مما يجعل ثقافة حقوق الإنسان في تجدد مستمر الأمر الذي يقتضي التواصل مع المستجدات لإثراء ثقافة حقوق الطفل، وزيادة الاهتمام بالمستقبل وزيادة التنافس بين الدول لتحقيق تقدم أوسع فرض أن يكون وضع الطفولة في موضع اهتمام أكبر، ما دام المستقبل يرتبط بحدود تهيئة الأطفال للغد.

6- حقوق الإنسان صارت في العقود الأخيرة الشغل الشاغل لكل حكم أو نظام يطمح إلى تحصين نفسه بالشرعية الديمقراطية وإبعاد تهمة الدكتاتورية عن ممارساته، فحضارة الدول وتقدمها تقاس بمدى احترامها لهذه الحقوق والتزامها بها، وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها. وإن احترامها معيار لكل حضارة.

فترية الطفل على حقوق الإنسان هي تربية على مشاركة الطفل، ومن خلالها يتعلم الطفل حقوق الإنسان، ويفهم قضاياها المختلفة، وبني اتجاهات احترام المساواة والكرامة الإنسانية (Flowers, 2009,p10). وتمثل فصول المدرسة الابتدائية البيئة المثالية لتعليم السلوك الاجتماعي كما يمكن أن يقوم المعلمون والأقران بدور كعوامل فعالة في تعزيز اكتساب وتعديل المثلثات الإنسانية ولأسباب معرفية فإنه على المعلمين البدء من الحقوق الفردية واختيار المواضيع الأنسب لتدريسها في تلك المرحلة كما يوضح بياجيه (Piaget, 1976,p23).

وعلى الجانب المقابل هناك إشكالية ازدواجية في وضع الطفل إزاء حقوق الإنسان، فهو يشكل موضوعها حيث تتوجب حمايته ضد كل ما يمس حقوقه الإنسانية، وهو ذاتها عندما يجب عليه أن يمارس حريته وحقوقه المعلنة، فهو من حيث المبدأ يحتاج إلى قوة خارجية هي قوة الكبار لحمايته، وحماية حقوقه، وهو من جهة أخرى، يحتاج إلى الطاقة الذاتية للتعرف على حقوقه، واتخاذ المواقف المناسبة، ضمن ما يتيح وضعه الطفولي والحالة الاجتماعية التي تحتضنه (وظفة، 2012، ص 86). ومن ثم فإنه لا بد من وضع المربي في حسبانته الفرق بين السلطة الممنوحة له كراشد مسئول عن تعلم الطفل والحفاظ عليه وصيانة حقوقه من جهة، والتسلط والتعسف الذي يقهر الطفل ويخضعه من جهة أخرى. وعليه أيضاً أن يضع في الحسبان عدم التفريق بين حقوق الطفل فكلها حقوق متصلة ومتراصة ولا تتجزأ عن بعضها البعض، فحق الطفل في الطعام، والمسكن مثلاً لا يجب أن يطفى على حقه في الحرية وإبداء رأيه، ولا أفضلية لحق على حساب حق آخر.

وهناك اتجاهات متعددة متضاربة تتعلق بطبيعة إعداد وتأهيل الطفل حقوقياً، فهناك من يرى ضرورة تربية الطفل على المبادئ الأساسية الضرورية لتحقيق نموه وازدهاره، وضمان تمتلئه للقيم الحرة التي تسمح له بامتلاك الشعور بالحرية. وهناك من يرى بأنه تربية الطفل على الحرية تكون من خلال الممارسة التربوية للحرية، وهي الممارسة التي تنطلق من القيم الحرة وترسخها في آن واحد. وهناك من يعتقد بأنه عندما يراد للطفل أن يكون كما يرغب المربون في أن يكون -أي: كائناً واعياً يشعر بالمسؤولية، قادراً على إصدار الأحكام- فإن هذا التصور المثالي غير الواقعي يمنع الأطفال من تحقيق حريتهم، ويعطل حيويته الإنسانية، وهناك من يعتقد بأنه لا يمكن تحضير الطفل للحرية عبر القسر والإكراه، وأنه يجب تأخير عملية التدريب على المسؤولية، وهناك من يرى أن إخضاع الأطفال للنظام يمكنه أن يكون لديهم الإرادة الضرورية لممارسة الحرية والمواطنة في المستقبل، وهناك من ينادي بمبدأ مشاركة الأطفال في النشاطات التربوية التي تسمح لهم باكتشاف ذاتهم، والتمرس بالقوانين الضرورية التي تؤهلهم للمسؤولية وممارسة الحرية (وظفة، 2012، ص 89).

إن تنوع وتعدد الرؤى والتصورات حول تربية الطفل على حقوق الإنسان؛ تصعب طرح تصور محدد لكيفية تربية الأطفال على حقوقهم وممارسة حرياتهم والمنهجيات التربوية التي يمكن الاعتماد عليها لتربية الطفل على هذه الحقوق. ورغم اختلاف الرؤى حول سلطة الراشد، ومدى الحرية الممنوحة للطفل، والطرق المستخدمة. إلا إنه لا بد

من اعتماد التربية على حقوق الإنسان على تعريف الطفل بحقوقه وحقوق الآخرين، وفي نفس الوقت مشاركة الطفل وممارسته لحريته، وتربية الإرادة لدى الطفل. فحريته ليست مطلقة، بل لا بد من وجود الراشد الذي يعمل على تعريف الطفل بحقوقه، وحقوق الآخرين، والتوازن بين الحقوق والواجبات، وحدود حريته، والابتعاد عن أساليب القهر والقمع والتسلط في التربية لأنها تجافي كل قيم التربية على حقوق الإنسان.

فالتربية لها دور فاعل في تكوين "الإرادة الإنسانية"، وتكوين "إرادة المساواة" لدى الفرد بما يجعله يرفض اضطراب موازين المساواة، وتجعلها طبيعة ثابتة تجعل الإنسان يرفض انتهاك هذه الحقوق، ودور التربية في تكوين "إرادة الحرية" وغيرها من حقوق الإنسان، بما يجعل الإنسان يرفض الاستسلام للاستبداد وانتهاك هذه الحقوق (عبد العال، 2007، ص 130-131).

إن التماهي والمحاكاة التربوية هي الأكثر نجاحاً في تنشئة الطفل على مبادئ حقوق الإنسان، حيث يتوجب على الطفل أن يواجه الآخرين في مجرى حياته، وأن يتفاعل معهم بطريقة مباشرة تؤدي في النهاية إلى توليد وعيه المستنمي بالحق الإنساني في دائرة التفاعل الإنساني، وبعيداً عن النواهي والأوامر والنصائح والإرشادات (وطفة، 2012، ص 88). كما إن مشاركة الأطفال في لعبة ما تتيح لهم فرصة أن يعيشوا معاً في مجموعتهم تجربة ملموسة، يمكنهم أن يتعلموا منها. فالمشاركة في لعبة (وهي تجربة ملموسة)، تعقبها مناقشة ضمن المجموعة (وهي تفكير نقدي) يساعدان على بناء الوعي بقم حقوق الإنسان لدى الأطفال، ويعززان السلوك الإيجابي الذي يقوم على هذه القيم (International Centre for Human Rights Education, 2008, p 23).

وتتنوع تربية الطفل على حقوق الإنسان في أساليبها وطرقها لتشمل القصص والكتب وهي الطرق الأنسب في تعليم الأطفال موضوعات حقوق الإنسان، والتركيز على الحلول السلمية لمختلف المشكلات الصعبة، وجعل تلك الموضوعات مفهومة، واستخدام أساليب عرض انتهاكات حقوق الإنسان وإجراء النقاشات الجماعية حولها، وتبادل الآراء ووجهات النظر. واستخدام مشاريع العمل مثل: إجراء المقابلات وكتابة الخطابات إلى المنظمات الدولية، والجهات الحكومية والعمل التطوعي في المجتمع، أو جمع التبرعات والمساعدات، أو التعبير الفني عن قضايا حقوق الإنسان من خلال الأغاني أو المسرحيات، كما يمكن إشراك الأطفال في الدفاع عن حقوق الإنسان في مدارسهم، أو التحاور حول المشكلات الناشئة في مجتمعاتهم كالتمييز، والعنف، وعدم العدالة. ولعل الأسلوب المناسب لتعليم حقوق الإنسان هو إشاعة مناخ عام في جميع المؤسسات التعليمية يؤمن بحرية الفكر واحترام حقوق الإنسان بين التلاميذ والمعلمين والإدارة، ومن ثم السعي لدراسة التجارب الناجحة والرائدة لنشاط حقوق الإنسان داخل مدارس الحكومة والإفادة من الأدلة والقواعد الإرشادية التي صممتها المنظمات العالمية لدعم المعلمين.

ثانياً- محتوى تربية الطفل على حقوق الإنسان ومضامينها: لا يوجد قدر كبير من الاتفاق حول ما تتضمنه التربية على حقوق الإنسان، وما يجب تعليمه نتيجة ارتباط حقوق الإنسان بالكثير من الموضوعات والتخصصات والطرق وكثرة تطبيقاتها التربوية والاجتماعية، كما يتأثر تعليم حقوق الإنسان بالمواقف الأيديولوجية والسياسية؛ والتي تؤثر بدورها في آراء المعلمين والمربين حول ما يجب تدريسه في حقوق الإنسان. وقد تعددت الاتجاهات ووجهات النظر حول محتوى التربية على حقوق الإنسان وذلك على النحو الآتي (Flowers, 2000, p 40-42)، (وطفة، 2012، ص 87):

1- التركيز على الحقوق السياسية: ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الحقوق السياسية هي فقط التي تمثل حقوق الإنسان، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ يعتقد العديد من الأفراد أنهم يعرفون حقوق الإنسان لمجرد معرفتهم بالدستور الأمريكي وقانون الحقوق حيث يدرس الطلاب مقرر حول الدستور الأمريكي The US Constitution and Bill of Rights، في حين أنه يوجد عدد أقل يدرك أن هذه الوثائق فيها الكثير من المواد التي تعكس وتناقض الكثير من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الحق في التعليم.

2- الحقوق الأساسية: يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يتم النظر لحقوق الإنسان بدرجة واحدة والتي يطلق عليها الحقوق الأساسية، وحقوق البقاء وضرورات الحياة. والخطر في هذه النظرة كما حدث في كثير من دول أفريقيا من إعطاء الأولوية لضرورات الحياة كالطعام وغيره على حساب باقي حقوق الإنسان، ويرى أنصار هذا الرأي إنه إلى أن يتم توفير الطعام واحتياجات الحياة ويمكن بعد ذلك التركيز على تعليم حقوق الإنسان والمرأة والطفل، فالأهم هو توفير الحاجات الأساسية. لكن في الحقيقة فإن حقوق الإنسان هي حقوق غير قابلة للتجزئة، بمعنى أنه لا تسلسل هرمي في هذه الحقوق أي أنه لا يمكن اعتبار أي حق من الحقوق "غير أساسي" أو "أقل أهمية" من غيره.

3- البشر يعرفون حقوقهم بالنظرة: يرى أنصار هذا الاتجاه أن كافة أشكال تعليم حقوق الإنسان لا لزوم لها، لأن البشر يعرفون بالنظرة حقوقهم، وطبقا لهذه النظرة "الرومانسية" أن الطبيعة والاحتياجات الإنسانية هي التي تحدد الحقوق، وأتينا كبشر نعرف حقوقنا بصورة طبيعية ومن خلال مشاعرنا وقلوبنا. وخطر هذه النظرة والتي تعتمد على "القانون الطبيعي" أو "الحقوق الموهوبة لنا من الخالق" أنها يمكن أن تؤدي لإقناع شعب ما بتفوقهم العرقي أو جعلهم يتقبلون غزو بلد أخرى.

4- التربية على حقوق الإنسان هي تربية قانونية: يرى أنصار هذا الاتجاه أن تعليم حقوق الإنسان هي تربية قانونية تركز على القوانين والمواثيق الدولية، وتعريف الناس بقوانين حقوق الإنسان الدولية والتي تعد الأساس لحقوق الإنسان العالمية. ولكن التطبيق الصارم لهذا المدخل يؤدي بنا إلى أن تصبح موضوعات حقوق الإنسان بعيدة عن أحداث الحياة ومشكلاتها الحقيقية ونضالات البشر، وتصبح المسألة مجرد تطبيق لمجموعة جامدة من القوانين الثابتة، بما لا يساعد الأفراد على تشكيل إطار خبراتهم الشخصية في مجال حقوق الإنسان، فـ"الحقائق" و"الأساسيات"، حتى إذا اختيرت أفضل اختيار، لا تكفي لبناء ثقافة حقوق إنسان، ولكنها في المقابل تؤدي لتكوين نخبة من الخبراء القانونيين.

5- تعليم حقوق الإنسان من أجل تحقيق التغير الاجتماعي: يرى أنصار هذا الاتجاه إن حقوق الإنسان كتنكير ناقد، وتأمّل أخلاقي وخبرات لها معنى تسهم في فهم علاقات القوى وبنى القوى، وهي أداة من أجل النضال للتغيير الاجتماعي وتطبيق حقوق الإنسان. فمن خلال تمكين المتعلمين من دراسة مساق وتركيب القوى بصورة ناقدة ومبدعة، فإن التربية على حقوق الإنسان تفتح فضاءات دينامية ومنطلقة؛ لذلك فإن التربية على حقوق الإنسان والنضال من أجل التغيير الاجتماعي بينهما علاقة دياكتيكية من أجل تحقيق التمكين والعدالة. وهذا المدخل لتعليم حقوق الإنسان يجعل حقوق الإنسان فعالا بالأخص مع الفئات المقموعة والأقليات، ولكنه تلاقى مقاومة من بنى التربية الرسمية، حيث يواجه المربون الأنساق القانونية والقيمية القائمة.

6- مدخل تعلم حقوق الإنسان المرتكز على المحتوى: ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة تركيز تعلم حقوق الإنسان على دراسة الوثائق والتاريخ، والأبطال والتعامل مع موضوعات محددة من خلال المنهج الدراسي (مثل موضوع الهولوكاست، والأمم المتحدة، والأحداث الجارية) ويربط أنصار هذا المدخل حقوق الإنسان بالخدمة الاجتماعية، والتعليم الخدمي، والأنشطة اللاصفية (مثل معسكرات منظمة العفو الدولية، ونموذج الأمم المتحدة). ولكن يرى منتقدو هذا الاتجاه محدوديته وأنه لا يسهم في تشكيل شخصية الإنسان بشكل متكامل فلا يمكن للوثائق والتاريخ، حتى إذا جرى تدريسها بأعظم قدر من المهارة والعناية، أن يبعثا وحدها الحياة في حقوق الإنسان في حجرة الدراسة.

7- تعلم حقوق الإنسان من خلال تدريس مقررات تعليمية متخصصة: تبني هذا المدخل أساتذة الجامعات والكليات، حيث يتم تبني مقررات محددة ترتبط بحقوق الإنسان من خلال الأقسام الأكاديمية (مثل الصحة العامة، ودراسات المرأة، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية، والتاريخ) وفي الولايات المتحدة الأمريكية -على سبيل المثال- يوجد قليل جدا من المقررات في حقوق الإنسان تم تدريسها في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية خصوصاً في مدارس الحقوق.

8- دراسة موضوعات محددة بطرق استقصائية: ويعتمد هذا المدخل على تعلم حقوق الإنسان من خلال موضوع محدد (مثل تجنيد الأطفال في الحروب، التشرد، العنف ضد المرأة) أو من خلال مبادرات وبرامج محددة (تدريب ضباط الشرطة، إعداد المعلمين).

ثالثاً- أهداف تربية الطفل على حقوق الإنسان: إن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى السماح للناس بالمشاركة في مجتمعاتهم بطرق بناءة ومحترمة لأنفسهم وللآخرين، وتحقيق النمو الشخصي والاجتماعي، والتواصل المحترم بين المواطنين تجاه بعضهم البعض، وإطلاق الفرص للمتعلم لتنمية مهارات التفكير الناقد ومهارات الحياة. (Shultz, 2008, p23)

وهي أساس للمواطنة النشطة في أي مجتمع مدني ديمقراطي. فالمواطنون في حاجة إلى أن يكونوا قادرين على التفكير الناقد، والاختيار على أساس أخلاقي، والمشاركة في العملية الديمقراطية، والفهم والتوافق الجمعي حول أساسيات حقوق الإنسان والديمقراطية مثل المساواة والعدالة، والقدرة على التعرف على مشكلات مثل التعصب وعدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات قيم حقوق الإنسان (Flowers, 2000, p15).

وتقوم التربية بمختلف أدواتها وأساليبها ومؤسساتها بدور بارز في ترسيخ مفاهيم حقوق الطفل، وتشكل ما يمكن اعتباره "ثقافة" خاصة بهذه الحقوق تعمل على تحقيقها وتعميقها، وتكوين أدوات الدفاع عنها، والحفاظ عليها، فهناك علاقة جدلية وثيقة بين التربية وحقوق الإنسان، فكلتاها للأخرى ضرورة لوجودها وتحقيقها، وتتأثر بها صعوداً وهبوطاً، اتساعاً وضيقاً. وتقوم التربية بتأصيل ثقافة حقوق الإنسان من خلال (سكران، 2007: 23-24)، (عطوة؛ بدوي، 2007، ص 49):

- التعريف بهذه الحقوق وبيان أهميتها في بناء الطفل والفرد وضرورة ممارستها.
- تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو حقوق الإنسان وما تفرضه من واجبات والتزامات.
- تربية الفرد منذ الصغر على الممارسات الديمقراطية وعلى تحمل المسؤولية.
- غرس قيم التسامح واحترام الآخرين ونبد العنف.
- التخلص من أساليب القهر والاستبداد في عمليات تنشئة الطفل وتربيته.

- تضمين المناهج الدراسية مفاهيم حقوق الطفل والعمل على ممارستها داخل المؤسسات التعليمية، توفير مناخ جيد للتنمية في المؤسسات التعليمية وممارسة حق التعبير عن الرأي والفكر بأساليب موضوعية، والسلام والمحبة، وتعليم التفكير والحرية والديمقراطية، ليس فقط على مستوى المقررات الدراسية فقط بل على مستوى النماذج السلوكية والمواقف العملية لكي يتعلم الطفل منذ الصغر كيف يحافظ ويطالب ويدافع عن حقوقه، والتربية السلوكية والممارسة العملية لحقوق الإنسان هي أسس أهداف التربية (كامل، 2007، ص 440-441).

- الاهتمام بالتربية القانونية، ووجوب امتدادها مع المراحل الدراسية، وكذلك في مؤسسات إعداد المعلمين.

وترى تيببتس Tibbitts (2016) أن تربية الطفل على حقوق الإنسان تفيد الطفل في:

- 1- توفير المعلومات والمعارف الأساسية حول طبيعة هذه الحقوق، وتكوين وعي أعمق وأكثر دقة حول هذه الحقوق.
- 2- تكوين الاتجاهات والقيم المتسقة مع فهم هذه الحقوق.
- 3- تمكين الطفل من القيام بأعمال لدعم حقوق الآخرين.

وهذا ما أطلقت عليه تيببتس النموذج التشكيلي في التربية على حقوق الإنسان، وفيه يكون الأطفال قادرين على اتخاذ موقف ضد أو منع ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان. ومثال على ذلك دعم التلاميذ لضحايا ظاهرة التمر في المدرسة، والوقوف ضد المتهم في ملعب المدرسة.

وقد أوضحت أحد الدراسات أن الطفل الذي تلقى تعليم على حقوق الإنسان بالمقارنة بالطفل الذي لم يتلق أي صورة للتربية على حقوق الإنسان، فإنه أكثر احتمالاً أن يتكون لديه فهم دقيق بما يمثل الكبار للحقوق وفهم الارتباط بين الحقوق والمسؤوليات، ويظهر سلوكيات أكثر مسؤولية اجتماعية تجاه دعم حقوق الآخرين (Covell, Howe, and McNeil, 2008, p 321).

إن تثقيف الطفل بحقوق الإنسان ليس تثقيفاً حول حقوق الطفل فقط؛ ولكنه تثقيف من أجل حقوق الطفل يهدف إلى:

- مساعدة المجتمع على معرفة وفهم حقوق الإنسان، والشعور بأهميتها الحيوية، ومساعدة البشر على معرفة حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها.
- تنمية الحس الإنساني وتعميق روح التفاهم والتعاون المشترك بما يخدم التمسك بحقوق الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية تجاه احترام هذه الحقوق في نفوس أفراد المجتمع.
- غرس الإيمان بإعلاء شأن حقوق الإنسان بما فيها من مضامين ومعاني تربوية في العقل الباطن، والسلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- نشر المعارف عن حقوق الإنسان في بعدها الدولي والوطني.

- خلق وعي لأفراد المجتمع بالحقوق، والحرريات، والالتزامات، والمسؤوليات، وضرورة التمسك بها والدفاع عنها. ويهدف تعليم حقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الابتدائية إلى بناء مشاعر الثقة والاحترام للنفس وللغير؛ فهذه المشاعر هي أساس ثقافة حقوق الإنسان برمتها. وفي حجرة الدراسة، ينبغي تطوير تعليم حقوق الإنسان في ظل إيلاء ما ينبغي من الاهتمام لمرحلة نمو الأطفال وبيئاتهم الاجتماعية والثقافية من أجل جعل مبادئ

حقوق الإنسان ذات معنى بالنسبة إليهم. كما أن تركيز تعليم حقوق الإنسان ينصب ليس فقط في اتجاه الخارج على قضايا وأحداث خارجية ولكن أيضاً في اتجاه الداخل على قيم ومواقف وتصرفات شخصية. ولكي يؤثر تعليم حقوق الإنسان على السلوك ويوحي بإحساس بالمسؤولية عن حقوق الإنسان، فإنه يستخدم منهجيات قائمة على المشاركة تؤكد على البحث والتحليل المستقلين، وعلى التفكير النقدي.

رابعا- واقع تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان: أكدت منظمة اليونسكو في مؤتمراتها وتوصياتها ضرورة تدريس مقرر حقوق الإنسان في جميع المراحل التعليمية، وفي مصر أعلنت وزارة التربية والتعليم أنه يتم التنسيق بينها وبين منظمات حقوق الإنسان لإضافة أساسيات هذه الحقوق إلى كل المراحل التعليمية في مواد الدراسات الاجتماعية والفلسفة وعلم النفس (سكران، 2007، ص 21).

إن نظرة ثنائية لواقع التربية العربية والمصرية تؤكد أن التربية مغرقة في تقليديتها وذلك على مستوى المدرسة، وعلى مستوى الأسرة؛ فأسلوب التنشئة الاجتماعية ينطلق من مبدأ التحقير، وأساليب والتسلط، والإذلال والازدراء يسودان في الأسرة والمدرسة، وهو أسلوب تغيب فيه كل قيم الإنسان وحقوقه وكل قيم المودة والتفاهم والحب والسلام (وطفة، 2012، ص 86).

ويرى السورطي (2009، ص 5) إن معظم نظمنا التربوية العربية تقهر الطلبة والمعلمون بتربية ضعيفة الصلة بهم وبمحاضرتهم ومستقبلهم ومشكلاتهم، وتربية الأفراد على أساليب قمعية وتعسفية بدايةً من البيت، ومروراً بالمدرسة، وانتهاءً بالجامعة وباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى يتم التعامل مع الفرد في بعض الأحيان بطريقة عنيفة، ولا إنسانية، وجامعة تقوم على إصدار الأوامر وفرضها، دون مشورة أو مناقشة.

إن إحدى الأركان الأساسية للتنشئة الاجتماعية في الثقافة العربية تتمحور حول مبدأ تطبيع الطفل العربي على الانصياع والخضوع للكبار، سواء أكان ذلك عن طريق التسلط والقهر. وهذا يعني غياب قيم الحرية والتسامح في نسق العمل المدرسي؛ أي أن هذه التربية تتنافى مع قيم الحرية والتسامح والاستقلال وحقوق الطفل التي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

إن حجم معاناة الكثير من الأفراد العرب من التسلط والقهر والعنف والإيذاء الأسري كبير؛ ففي الأردن مثلاً أظهرت نتائج دراسة أجريت على 4000 طالبا وطالبة في 19 جامعة عامة وخاصة أن حوالي ثلثهم واجهوا العنف الأسري في صغرهم، وأن حوالي ثلثهم تعرضوا لأحد أنواع العنف الأسري في الشهور الاثنتي عشرة الأخيرة (البداية وآخرون، 2008).

كما تشير معظم التقارير والوثائق التي تناولت أوضاع حقوق الإنسان وحرريات الإنسان العربي أننا نعانى محنة كبرى، رغم أن معظم الدساتير العربية تترين بنصوص وعبارات تشيد بحقوق الإنسان، وتتعهد برعايتها، بينما على أرض الواقع تمثل مشكلة انتهاك حقوق الإنسان مشكلة خطيرة تحتاج إلى المواجهة بالأساليب والوسائل الملائمة، وكأن إشكالية حقوق الإنسان عندنا هي إشكالية النصوص، لا الممارسات، وأغفلت معظم معالجات هذه الظاهرة دور التربية والتعليم الفاعل في مواجهة الأزمة بتكوين الإنسان وثقافته بحيث يجسد ويبلور حقوق الإنسان في تعامله مع الآخرين، ويتخذ من هذه المبادئ أسلوب حياة وطريقة عيش، ويملك الوعي الحقيقي بهذه الحقوق وتصبح هذه الحقوق جزءاً لا

يتجزأ من تفكير الإنسان وثقافته وممارسته وتغدو حقوق الإنسان مبادئ تسير عليها حياته (عبد العال، 2007، ص 114-115).

ويرى قاسم (2008، ص 115-116) إن مؤسسات التربية المدرسية وغير المدرسية كذلك لا تقوم بدورها المنشود، بل وتمارس على العكس من ذلك تأثيراً عكسياً، فالمجتمع تسوده التفريط في الحقوق، والتخلي عن المسؤوليات، والتراجع عن المشاركة السياسية والاجتماعية، والنفور من السياسة، والسخرية من الصالح العام، وغياب فكرة خدمة المجتمع. أما الأسرة المصرية بوصفها صنيعة هذا المجتمع وصانته، فهي ليست بمعزل عن هذه الظواهر، بل تشارك عن وعي أو دون وعي في إنتاجها، فهي أسرية أبوية سلطوية يمارس فيها الأب أو العائل دور الصانع الوحيد للقرار، وتغيب عنها الروح الديمقراطية، أما وسائل الإعلام فهي أداة النظام للتوجيه السياسي، وتلقي ثقافة السلبية، وتعاني منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من التضيق على أنشطتها وعضوياتها، ومنظمات حقوق الإنسان غير معترف بها ولا تجد من يسمع لها، وبالنسبة للمدرسة فالمناء السائد فيها سلطوي يقمع رغبات المتعلمين ويخمد طاقاتهم، والمعلم صور الأب والنظام هو مصر المعرفة والضببط والقيادة، والمتعلم ليس له من نشاط سوى التلقي والاتباع.

ويرى شنودة (2009، ص 310) إغفال المدرسة المصرية لحقيقة وضعها باعتبارها حلقة في سلسلة أولها البيت ووسطها المدرسة وآخرها المجتمع الخارجي، كما أنها تغفل حدود وظيفتها التي تتمثل في إعداد النشء إعداداً متكاملًا، مما يضعف عليها فرصة تفهمها للتلاميذ وحسن معاملتهم وإكمال تربيتهم المنزلية. وقد رصدت الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (2008: 5) العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتربية على حقوق الإنسان في دول الوطن العربي من حيث مدى:

1. التوفيق بين العالمية والخصوصية.
 2. تضمين المناهج والبرامج ثقافة حقوق الإنسان.
 3. توافر العنصر البشري المؤهل للقيام بمهام التربية على حقوق الإنسان.
 4. توافر الموازنات المالية لتنفيذ برامج للتربية على حقوق الإنسان.
 5. إسهام القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مجال التربية على حقوق الإنسان.
 6. خلل في دور المؤسسات الإعلامية في مجال التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان.
- وهذه الإشكاليات في حاجة إلى معالجة إذا أردنا للمدرسة قيامها بدورها، ولا بد من إجراء البحوث والدراسات وتشجيعها في المجالات السابقة، إضافة إلى تنسيق الجهود بين كافة المؤسسات والأطراف العاملة في مجال حقوق الإنسان، في إطار رؤية شاملة وموحدة لتحقيق أهداف تربية الطفل على حقوق الإنسان.
- وكشفت دراسة سكران (2007، ص 25) غياب حقوق الإنسان وغياب واضح لحقوق الطفل في برامجنا ومناهجنا الدراسية، وفي بحث قام به المجلس القومي لحقوق الإنسان حول خصائص ومفردات خطاب حقوق الإنسان بالكتب المدرسية بمرحلي التعليم الإلزامي والثانوي، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر الكلية في الآلية المتبعة في مجال

تأليف الكتب الدراسية، ووضع استراتيجية محددة لتحديد أهداف ومحتوى المقررات الدراسية، والابتعاد عن التأليف الفردي.

وعليه تظل تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان في قلبها النظري الأكاديمي دون تطبيق، ويظل السؤال: كيف نقارب، إذن، مسألة إعداد البرامج أو المقررات والطرائق التربوية والكتب المدرسية على نحو يدعم ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل الأنشطة الدراسية، والأنشطة الموازية للدراسة، وكافة الفعاليات التي تتم داخل المؤسسة التعليمية وخارجها؟

لا بد أن يكون تدريس حقوق الإنسان ضمن مشروع نهضوي شامل، لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع بأكمله، مع مراعاة خصوصية مجتمعنا المصري فيما يتعلق بالقيم والعادات قدر الإمكان، وأن يعتمد في تدريس حقوق الإنسان على تعزيز المواطنة بين القوانين الدولية، والقوانين المحلية والممارسات التي تقوم بها مؤسسات الدول الأخرى.

خامساً- الجهود العالمية في تربية الطفل على حقوق الإنسان: أصدرت هيئة الأمم المتحدة العديد من الوثائق التي تعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان ومنها البرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2005، وقد ركزت المرحلة الأولى (2005-2009) على التحقيق في مجال حقوق الإنسان في النظامين التعليمي الابتدائي والثانوي. وركزت المرحلة الثانية (2010-2014) على التحقيق في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وعلى البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين. كما صدر إعلان الأمم المتحدة بشأن التحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان في (2007)، والذي جدد التأكيد على حق كل فرد في التعليم ووجوب أن يهدف التعليم إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وإحساسه بالكرامة، وأن يمكن جميع الأشخاص من المشاركة بشكل فعال في مجتمع ينعم بالحرية وأن يعزز التفاهم والتسامح، مع تأكيد أدوار المؤسسات التعليمية في تعزيز وإتاحة التحقيق في ميدان حقوق الإنسان. وصدرت وثائق مماثلة عن العديد من المنظمات الدولية الإقليمية. وتستهدف كافة هذه الآليات بلورة فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات الأساسية للتربية والتحقيق في مجال حقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، 2015، ص 11).

وتم بذل العديد من الجهود لتوفير التربية على حقوق الإنسان في مختلف مراحل التعليم، وذلك منذ عقد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) فقامت اليونسكو ومنظمة العفو الدولية بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين وغيرهم ممن يتعاملون مع الأطفال والبالغين حول كيفية تعليم حقوق الإنسان للبالغين، والتدرج بذلك في المنهج الدراسي من مرحلة ما قبل الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية. وترى هذه المنظمات أنه يمكن العمل في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة على تنمية سلوكيات إيجابية تتعلق باحترام الآخرين والعدالة والتعاون، وقبول التنوع والتحلي بروح المسؤولية. وفي المراحل الابتدائية المتقدمة يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وإدماج أنشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه والصيغ المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل وهكذا (Howe, Covell, 2013, p 45).

ويشير تحليل الأدلة والكتب الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أنه هناك حاجة إلى أن تركز التربية على حقوق الإنسان على الجوانب الآتية:

1- المهارات: مثل الإصغاء إلى الآخرين، وإجراء تحليل أخلاقي، والتعاون، والاتصال، وحل المشكلات، والاعتراض على الوضع القائم. وتساعد هذه المهارات الطلاب في تحليل العالم المحيط بهم، وتفهم أن حقوق الإنسان هي طريقة لتحسين حياتهم وحياة الآخرين، والعمل من أجل حماية حقوق الإنسان.

2- المعارف: من قبيل معرفة وجود وثائق لحقوق الإنسان ومعرفة الحقوق التي تتضمنها تلك الوثائق وأن هذه الحقوق غير قابلة للتصرف، وتنطبق على جميع البشر ومعرفة عواقب انتهاك حقوق الإنسان. وتساعد هذه المعارف الأطفال على حماية حقوقهم وحقوق الآخرين كذلك.

3- المواقف: من قبيل أن حقوق الإنسان ذات شأن؛ وأن الكرامة الإنسانية متأصلة في جميع البشر؛ وأنه ينبغي احترام الحقوق. وتساعد هذه المواقف على تنمية الأطفال أخلاقياً، وتعددهم للمشاركة الإيجابية في المجتمع.

وطُبِّقَت العديد من المبادرات في الفصول والمدارس، ومن بين أوائل المبادرات كانت في المدرسة الابتدائية المسماة De Vrijdagmarkt في بروجس Bruges في بلجيكا وكان هذا مشروعاً للتربية الشاملة على حقوق الإنسان بداية من عام 1990 واشتملت هذه المدرسة على أطفال من عمر الثالثة إلى عمر الثانية عشر وكان الهدف هو تعليمهم محتوى اتفاقية حقوق الطفل باستخدام البيداغوجيا الديمقراطية، وضمان مشاركة الطفل في عملية التعلم. وتم تدريس الحقوق للأطفال المضمنة في الاتفاقية من خلال العديد من الوسائط بما فيها الفن والشعر. وشملت الأنشطة الفنية صحف الحائط والتي تقدم أمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان، وتشكيل مجموعات صغيرة لكل نشاط واستخدام طريقة لعب الدور، والمناقشات الجماعية. وتم استخدام أنشطة تناسب وميول واهتمامات الأطفال واستخدام الدمى والعرائس مع الأطفال الأصغر سناً، في حين استخدم لعب الأدوار والمناقشات مع الأطفال الأكبر.

وقد أشارت الدراسات إلى أن هذه المبادرة قد زادت فهم الأطفال من 3 - 12 سنة واحترام والاهتمام بالآخرين، والأفعال الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية والموضوعات المرتبطة بالحقوق مثل السلام والحرب واللاعدالة والجوع، وكانوا أكثر ميلاً لمناقشة حقوق الأطفال المهمشين والذين يعيشون بإعاقات والأطفال من ذوي الأقليات الإثنية (DeCoene, De Cock, 1996: 627).

أما في كندا في أواخر التسعينات في Cape Breton فاستخدمت مواد تعليمية مؤسسة بناءً على اتفاقية حقوق الطفل والتي تم تطويرها من خلال التعاون بين المعلمين والأطفال في ثلاث صفوف تعليمية. ففي الصف السادس (الأطفال من سن 11 - 13 سنة) ركزت التربية على تقديم حقوق الطفل وعلاقتها بالطفل الفرد. وشملت موضوعات الحياة الصحية، والأمان الشخصي، والأسر والحياة الأسرية، واستخدام الأدوية، وصنع القرار. فعلى سبيل المثال لتعليمهم حقهم في الوقاية من المخدرات تم استخدام لعب الأدوار وتوضيح خطورة استخدام الأدوية للتعامل مع الضغوط. بينما في الصف الثامن (سن 13-15) كان التركيز على العلاقات والطفل، واشتملت وحدات المنهج على موضوعات الجنس، والعدالة الشبانية، وانتهاك حقوق الطفل، والاستغلال. وقام الأطفال بتحليل مقاطع الأغاني الموسيقية لمناقشة كيف أن الحق في الجنس يتم تقديمه عبر الموسيقى، كما قاموا بعمل أفلام كارتون عن حرية الخطاب، والحقوق في مواجهة التمييز.. وفي الصف 12 (من سن 17-19) تم توسيع دائرة المعرفة حول حقوق الطفل مع التركيز على التطبيقات من منظور عالمي. وهذه الموضوعات شملت الأطفال وتأثير الحروب عليهم، وعمالة الأطفال. وفي هذا

المستوى تم تمثيل مؤتمر الأمم المتحدة حول الأطفال المتأثرين بالحروب وتشكيل مجموعات من الأطفال نظموا محاكاة للمؤتمر. وتشير الدراسات إلى أن هذه المبادرة قد حققت تحسناً في مناح الفصل، والمشاركة وسلوك الأطفال (Howe, Covell, 2001, p 31).

وطبقت مبادرة الحقوق والاحترام والمسؤولية ويطلق عليها اختصاراً RRR Initiatives في مدينة هامبشير في إنجلترا، وتعد من أحسن النماذج العالمية لتعليم الطفل حقوق الإنسان (Covell, Howe, McNeil, 2010: p 117, Covell, Howe, and McNeil, 2010).

وشملت هذه المبادرة الفصول والمدارس وهدفت إلى حث مديري المدارس على الحاجة إلى مشاركة إطار العمل القيمي والمناخ المدرسي الإيجابي لتحسين التعلم ومخرجات التعليم. وتم حثهم على دراسة تجربة كيب بريتون الكندية، والنجاح الذي حققته في تعليم الحقوق.

وقد بدأ التجريب الأولى لهذه المبادرة سنة 2002 ولنجاحها قامت السلطات المحلية في هامبشير ووزارة التربية بوضع خطة استراتيجية للتنفيذ على مدار ثلاث سنوات، واشتملت على تقديم التدريب للمعلمين، وتطوير مصادر التعلم ومراقبة التطورات الحادثة. وتم تنفيذ هذه الخطة مع أطفال الروضة والصفوف الابتدائية. ومع بداية عام 2012 طبقت كل مدارس هامبشير هذه المبادرة. وكان الهدف الكلي لهذه المبادرة هو تحسين المخرجات التعليمية من خلال إعادة تشكيل ثقافة المدرسة وبناء إطار العمل القيمي بناء على اتفاقية حقوق الطفل، وتنمية الممارسات التعليمية المتفق عليها. ومثلت معرفة الحقوق وفهمها والاحترام والمسؤولية الاجتماعية الإطار القيمي لسياسات المدرسة. وتُقد إطار العمل في المدرسة ككل، وبين الصفوف وبين المناهج وبين الممارسات المدرسية، والفضلية، والميثاق الأخلاقي للمدرسة، ورسالة المدرسة وقواعدها ومناهجها، كما أُتيح للأطفال المشاركة في العديد من الفرص للاشتراك في المدرسة وإدارتها، وكذلك استخدام الطرق الديمقراطية.

وقد أشارت الدراسات إلى أن المبادرة قد أسهمت في تحقيق فهم أكبر لحقوق الإنسان وعلاقتها بالمسؤوليات، وزيادة مستويات تنظيم الذات والثقة بالنفس والجهد والدافعية والمشاركة في المدرسة وتحقيق الإنجاز. وهذه التغيرات المعرفية والوجدانية انعكست في تحسن سلوك الأطفال. حيث أشار المعلمون ومسؤولو المدرسة أنهم قد صاروا أكثر احتراماً وتعاوناً وأكثر حساسية لحاجات الأطفال الآخرين، كما قلت معدلات ظاهرة التنمر، وحدثت تغيرات في المعلمين أنفسهم فلاحظ المديرون تغيرات دالة في المعلمين حيث استخدم المعلمون طرق أكثر ديمقراطية وإدارة أكثر إيجابية في الفصول. واستماعاً آراء طلابهم ووجهات نظرهم، وكلما كان الطلاب أكثر مشاركة فإن إحساس المعلمين بالإنجاز وقل لديهم الإحساس بالإرهاق الانفعالي والإحباط (Howe, and Covell, 2013).

وفي نيوزيلندا نتيجة إحساس المربين والمدافعين عن حقوق الإنسان بوجود مشاكل ترتبط بحقوق الإنسان مثل ظاهرة التنمر والسلوكيات العنيفة بين أطفال الأقليات في المدارس، وإحساس المعلمين ومديري المدارس بالإحباط، وتحجزة الجهود لمواجهة المشكلات والنتائج المحبطة لهذه الجهود. فإنه بفضل نجاح مبادرة كيب بريتون وهامبشير تم تنفيذ مبادرة Manna Tika Tangata، وهدفت لتنمية ثقافة مدرسية إيجابية على أساس حقوق

الطفل وتحقيق إنجازات لكل الأطفال من خلال مدارس ومراكز الطفولة المبكرة وتحويلها لمجتمعات تعلم التنفية وتطوير المعرفة بحقوق الإنسان ومسئوليته.

وتم تبني إطار عمل مبادرة هامبشير والتوجه نحو دمج الإطار التقيمي في التدريس والتعلم وإدارة وتنظيم المدرسة. وشارك فيها كل أعضاء المجتمع المدرسي والقيادات المدرسية والمعلمين ومختلف العاملين والطلاب ومجلس الأمناء والآباء وتعليمهم حقوق الطفل ومسئوليته. وذلك على أساس أن لكل فرد في المدرسة الحق في المعاملة بكرامة والمشاركة بصورة فعالة في التعليم. وتم التعامل مع الطلاب على أنهم مواطنين ولهم حقوق صريحة ومسئوليات، ويشاركون في صنع القرار في مدارسهم، وتم تضمين تلك الحقوق في المناهج والممارسات والسياسات المدرسية (HRIE, 2009).

وتم تنفيذ مبادرة تعليم حقوق الإنسان لطفل الروضة بواسطة الكندية بامبلا والبيرج من خلال برنامج مقدم للأطفال في سن ثلاث وأربع سنوات في كولومبيا البريطانية خلال مدة ثلاث شهور. وتقديم مشروع الحقوق من خلال مدى من الأنشطة واستخدام كتب التلوين لتدريس الحقوق لكل طفل وهدف المشروع إلى نقل اهتمام الأطفال من رغباتهم الفردية إلى حاجات المجتمع؛ وذلك لزيادة مستويات التعاون والإيثار والتعاطف مع المجتمع. وحققت المبادرة نتائج إيجابية، فقد أوضحت أن تعليم الأطفال اتفاقية حقوق الطفل بطرق تتناسب مع أعمارهم أدى إلى إعادة تشكيل بيئة التعلم فعندما تم استبدال قواعد الفصول بالحقوق، فإن الحاجة إلى تدخل الكبار من المعلمين صارت أقل، وصارت أحاديث الأطفال أقرب إلى التبادل المحترم للأفكار، وتغير سلوك الأطفال تجاه أقرانهم بصورة واضحة، وأظهرت تفاعلاتهم فهم عالمية الحقوق، وأهمية الدفاع عن حقوق الآخرين، وتحول التركيز من "أنا" إلى التركيز على "نحن" (Wallberg, and Kahn, 2011).

تأسيساً على ما تقدم؛ يمكن القول إن تربية الطفل على حقوق الإنسان تتضمن الجوانب الآتية:

- 1- لا بد أن تنطلق تربية الطفل على حقوق الإنسان من ثقافة مجتمعية ورؤية شاملة قوامها الإيمان بأهمية حقوق الإنسان والحفاظ عليها، وكونها أساساً لتقدم أي مجتمع إنساني. ومن ثم تنطلق جميع مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسات التعليمية في إطار تلك الرؤية الشاملة وأهدافها المتنوعة، ويتحقق التناغم وتنسيق الجهود، بما يوفر المناخ المجتمعي الداعم لعمل المدرسة من باقي أطراف ومؤسسات المجتمع.
- 2- تعليم الطفل ممارسة حقوقه، والدفاع عنها، والحفاظ كذلك على حقوق الآخرين بما يعنيه من توعيته بحقوقه وواجباته، وإكسابه المهارات والاتجاهات والقيم المطلوبة إضافة إلى معرفته وتوعيته بتلك الحقوق.
- 3- تعزيز القيم الإيجابية المنبثقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القيم المتضمنة في المواثيق والعهود الدولية، وهي الكرامة الإنسانية والمساواة، والتعاون، الاحترام، العدالة، المشاركة، احترام التنوع، المسؤولية، القبول.
- 4- البعد التوازني للتربية على حقوق الإنسان بين البعد المحلي (ثقافة المجتمع) والبعد العالمي (الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية)، فلا بد أن تراعي تلك التربية التوازن بين البعدين، فما قد يقبله مجتمع كحق إنساني قد يعد خرقاً للتقاليد والقيم في مجتمع آخر، كما في حالة حقوق الشواذ والمثليين.

5- التواصل والتنسيق بين كافة الأطراف العاملة في حقوق الإنسان سواء مدنية أو حكومية، محلية أو عالمية، والوزارات المختلفة.

6- بداية التربية على حقوق الإنسان من مرحلة الروضة، واستمرارها في باقي المراحل التعليمية باختلاف المستويات والأهداف.

7- تدريب كافة العاملين في المدرسة سواء المعلمين أو المديرين أو المشرفين التربويين على كيفية التعامل مع الأطفال، وتنوعهم بحقوق الطفل والإنسان، وكيفية الحفاظ عليها.

8- إشاعة مناخ ديمقراطي يدعم حريات التلميذ وكافة العاملين في المدرسة هو أساس تربية الطفل على حقوق الإنسان.

9- تضمين المقررات الموضوعات والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، واستخدام استراتيجيات التعلم النشط، والحوار والمناقشة، والتعلم التعاوني، والتعلم الاستقصائي، والأنشطة الصفية واللاصفية للمسابقات بين التلاميذ، ولوحات الحائط وغيرها كوسيلة لتعليم الطفل حقوقه وواجباته؛ فكل نشاط يستخدم تجربة الأطفال كنقطة انطلاق. 10- إن كافة الجهود المبذولة لتدريس حقوق الإنسان تشترك في السمات الآتية (الأمم المتحدة، 2003، ص79):

- منظومة القيم الأساسية لمبادئ حقوق الإنسان العالمية، مثل كرامة الإنسان والمساواة.
- المحتوى المتأصل في وثائق حقوق الإنسان الرئيسية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.
- قبول عالمية حقوق الإنسان وتربطها وعدم قابليتها للتجزؤ.
- الوعي بتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان ومسؤوليات الفرد والدولة.
- فهم حقوق الإنسان على أنها عملية متطورة تستجيب لتطور فهم احتياجات البشر ودور المواطنين والمنظمات غير الحكومية في طرح شواغلهم على الساحة الدولية.

سادساً- **التصور المقترح لتربية الطفل المصري على حقوق الإنسان:** إن التربية على حقوق الإنسان هي مشروع سوسيوثقافي، يهدف إلى تحديث العقل ثقافياً، وتنمية وضع الإنسان اجتهادياً، وتنوير القيم في أفق عقلاني إنساني تحرري يقر الحق ويحترم الواجب، وإقامة ذلك على نظام سياسي ديمقراطي ينسجم وهذا الإطار الثقافي التنويري الإنساني.

فالتربية على حقوق الإنسان تركز على تكوين شخصية الطفل والمتعلم، على أساس نظرته للحياة، ووجدانه ومشاعره، وفق ما تقتضيه ثقافة حقوق الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد، ومن ثم بين الفرد والمجتمع، فالتربية على حقوق الإنسان تهدف في السنوات الأولى لالتحاقه بالتعليم إلى بناء مشاعر الثقة والتسامح والتضامن الاجتماعيين. فهذه المشاعر هي أساس كل الثقة المرتبطة بحقوق الإنسان، وهكذا يمكن النظر إلى التربية على حقوق الإنسان على أنها تهدف إلى مساعدة المتعلمين على تعرف وفهم الحقوق والواجبات، بهدف تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أكمل وجه في الفضاء المجتمعي العام، وتكوين المواطن المنتسب بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، والقادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترام حقوق غيره، والحرص على حقوق ومصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه والدفاع عنها عبر أدائه لواجباته بكل أمانة وإتقان. ولا تكفي هذه التربية الحقوقية بمحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق؛ بل إنها تقوم أيضاً على تمكين

المتعلم من ممارسة تلك الحقوق، وأن يؤمن بها وجدانياً، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا. إنها ليست تربية معارف للتعليم فقط، وإنما هي تربية قيم للحياة والمعيشة.

وهناك العديد من الآليات والوسائل التي يمكن اتباعها لتفعيل تربية الطفل المصري على حقوق الإنسان وذلك على النحو الآتي:

أولاً- تبني ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري: فلا بد من تطوير المناخ المجتمعي بما يدعم ويوصل ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري، ويسهم في قيام مؤسسات المجتمع بدورها في تربية الطفل على حقوق الإنسان وذلك من خلال:

- التنسيق بين كافة الوزارات والهيئات (المجلس القومي لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف، الأزهر والكنيسة، وزارة الثقافة، ومنظمات المجتمع المدني) لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري وأهمية الحفاظ عليها.

- تنفيذ حملات إعلامية واسعة بداية كل عام دراسي، لإعلام وتوعية المجتمع وأفراده بحقوق الأطفال، وحقوق الإنسان، ومظاهر حماية هذه الحقوق، والمضامين التربوية لحقوق الإنسان، وتنفيذ برامج وحلقات وندوات تليفزيونية لمناقشة حقوق الإنسان مع المتخصصين.

- مشاركة الفئات الاجتماعية المهنية الخاصة في تنفيذ برامج التوعية بحقوق الإنسان لكافة العاملين بالمدرسة (المحامون، القضاة، الأطباء، الأطباء النفسيين، التربويين، ورجال الدين) سواء في دور العبادة أو في المدارس أو وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوعية الآباء والأمهات بالحفاظ على حقوق الأطفال، ونشر وتنفيذ برامج التوعية بحقوق الإنسان.

- إنتاج مواد إعلامية موجهة للأطفال لتلائم ثقافتنا وتبلي حاجات الطفل المصري العقلية، والمعرفية، والوجدانية بأسلوب شيق وجذاب، ويشارك في إنتاج هذه المواد والبرامج خبراء إعلاميون وتربويون مع التركيز على نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان، وتعريف الطفل بحقوقه وواجباته.

- الاهتمام ببرامج محو أمية الأطفال ومحاولة القضاء على مشكلة التسرب من التعليم باعتباره أكثر روافد الأمية في مصر مع التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، وذلك من أجل تحقيق حق التعليم الأساسي لجميع الأطفال، وخاصة من حرمو من التعليم من الأطفال.

- لا بد من توافر سياق اجتماعي داعم لحقوق الإنسان والمواطنة، ذلك أنه كلما ازدادت قوة العوائق الكابحة لثقافة المواطنة في المجتمع كلما كانت المدرسة عاجزة عن تحقيق الأهداف المنوطة بها وإنجاز الوظائف المنتظرة منها، وبالتالي هدر الحقوق والواجبات.

ثانياً- تبني وزارة التربية والتعليم لنشر ثقافة حقوق الإنسان في التعليم المصري: لوزارة التربية دور كبير في نجاح ودعم آليات التربية على حقوق الإنسان، والتنسيق لأنشطتها وفاعلياتها المختلفة. ويمكن أن يكون ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

1- تشكيل لجنة مركزية يتكون أعضاؤها من الجهات المعنية بحقوق الإنسان، والشئون الاجتماعية، والتعليمية والأمنية في

كل من: وزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية، ووزارة التعليم العالي، وهيئات حقوق الإنسان الحكومية والمدنية. وذلك للقيام بمراجعة السياسة العامة للتعليم في مصر والوقوف على متطلبات إعداد وتنفيذ مناهج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام، وتحديد الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان المناسبة لكل مرحلة تعليمية، وذلك بالرجوع إلى مصادر الثقافة المصرية، والقوائم المستخلصة من الأبحاث والدراسات المنبثقة من منظمات حقوق الإنسان المحلية، والإقليمية، والعالمية، والبحوث التي أجريت في الجامعات المصرية، وتحديد أهداف تدريس حقوق الإنسان في كل مرحلة تعليمية، وتحديد الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يجب أن تأخذ طريقها في المقررات الدراسية أو تصميم مناهج مستقلة لكل صف دراسي، وتحديد استراتيجيات وطرق تدريسية فاعلة، وإعداد أدلة مرجعية للمعلمين معدة من قبل خبراء متخصصين. وإعداد وتنفيذ دورات تدريبية للمعلمين والمشرفين التربويين ومديري المدارس لتويعتهم بكيفية استخدام الأدلة المرجعية، وتمهئة الأجهزة والوسائل التعليمية والتقنية اللازمة لتدريس حقوق الإنسان بصورة فاعلة، وتجريب تدريس مناهج حقوق الإنسان قبل تعميمها على المدارس لتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

2 - تدريس حقوق الإنسان بدايةً من مرحلة رياض الأطفال وليس من المرحلة الابتدائية بحسبانها مرحلة مميزة في تكوين شخصية الطفل.

ثالثاً- تطوير البيئة المدرسية وتحسين المناخ المدرسي: فالبينة المدرسية يجب أن توفر الآليات والوسائل والسبل الداعمة لممارسة الطفل لحقوقه والدفاع عنها، بما يجعلها تقوم بالدور الأكبر في تربية الطفل على ممارسة حقوقه، وانتقال التربية على حقوق الإنسان من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، وذلك يسهم في إكساب الطفل المهارات والاتجاهات الداعمة لثقافة حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال:

- تصميم البيئة المدرسية على أنها بيئة اجتماعية لها طابعها وقيمها الخاصة الداعمة لحقوق الإنسان وذلك من خلال (قيم وثقافة المدرسة، سياسات الإدارة المدرسية، بنى وعمليات الحوكمة داخل المدرسة، وممارسات الإدارة المدرسية، ومداخل وطرق التدريس، ومداخل وأساليب التقويم، ومشاركة التلاميذ، والتقييم الذاتي للمدرسة) بحيث يتسنى للأطفال بشتى المواقف حتى مواقف اللعب أن يدركوا حقوقهم، وأن يثبتوا ذواتهم بحرية مع تقبل مسؤولياتهم، وأن يدعموا أنفسهم عن طريق الخبرة المباشرة بما يدعم قيمتها في نفوس الأطفال ويؤدى إلى ترسيخها ممارسة وفعلاً وسلوكاً.
- نشر مناخ من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والطفل في الممارسات اليومية في جميع مؤسسات التعليم، بحيث لا تتعارض سلوكيات الأساتذة أو مديري المدارس أو العاملين بالمدرسة مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان.
- مراجعة وتطوير القوانين واللوائح الطلابية والمدرسية بحيث تضمن قيم المساواة بين التلاميذ وعدم التمييز، والاحترام، والتنوع، لكل التلاميذ والعاملين بالمدرسة، وضمان إعطاء العاملين والمعلمين والطلاب كافة حقوقهم ورفع الظلم عنهم وإتاحة الطرق القانونية لتحقيق العدل والإنصاف؛ ومن هنا فلا بد من تطوير اللوائح والقوانين بما يسهم مشاركتهم في التشريع لمواقعهم ولؤسستهم العلمية.
- تدريب كل المعنيين بالعملية التربوية والتعليمية على ثقافة حقوق الإنسان، وكيفية تفعيلها ميدانياً سواء كانوا صناع قرار، أو خبراء مناهج، أو مؤلفين للكتب المدرسية، أو معلمين أو مشرفين تربويين أو مديري مدارس.

- عقد دورات تدريبية وندوات بالمدارس لتوعية المعلمين ومديري المدارس والعاملين بالمدرسة بحقوق الأطفال، وكيفية على التعامل مع الأطفال، وتعريفهم بأهداف تدريس حقوق الإنسان، والتوعية بكيفية تطبيقها والحفاظ عليها، وعدم المساس بها.

رابعاً- إعداد وتدريب المعلمين لتدريس حقوق الإنسان: إن إعداد المعلم إعداداً صالحاً هو حجر الزاوية في العملية التربوية والتعليمية، فالمعلم له أكبر الأثر في سلوك التلاميذ؛ ومن ثم فهناك حاجة إلى:

- مراجعة وتطوير برامج إعداد المعلمين في مؤسسات إعداد المعلم المختلفة بما يضمن اكتساب المعلمين المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم الداعمة لثقافة حقوق الإنسان، ويسهم في قيامهم بأدوارهم في التربية على حقوق الإنسان معرفةً وتطبيقاً. ومراجعة مقررات حقوق الإنسان المقدمة للطلاب المعلم، وتدريب أعضاء هيئة التدريس بتلك المؤسسات على الاستراتيجيات وطرق التدريس الحديثة لتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها.

- تنظيم برامج تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة أو قبلها بهدف صقل وتقييم شتى أساليب التعلم المطبقة في المدرسة، وتوفير المواد اللازمة لتدريب المعلمين حتى يزداد تأثيرهم كماذج تحتذى بها فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان.

خامساً- تطوير المناهج الدراسية:

* ينبغي أن تعتمد تربية الطفل على حقوق الإنسان على منهجية المشاركة والتفاعل بحيث يُشرك الطلاب في عملية التعلم إشراكاً كاملاً، فيصبحون مع معلمهم مكتشفين نشيطين للعالم المحيط بهم، بدلاً من أن يكونوا مجرد متلقين سلبيين لخبرة المعلم، فلا بد من استخدام استراتيجيات التعلم النشط، والتعلم التعاوني، والتعلم الذاتي، والاستقصاء، واستخدام الأنشطة الصفية واللاصفية في تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان.

* تضمين مناهج التربية الفنية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية مفاهيم حقوق الإنسان وكيفية تحقيقها، ومفاهيم الحرية، والتسامح والمساواة، واحترام القيم الخلقية.

* تبني قيم ومفاهيم حقوق الإنسان كالاعتزاز بالنفس واحترام الآخرين، والاهتمام بالتوعية بحقوق النساء والأطفال بل وحق الجنين باعتباره إنساناً في حكم التكوين سواء في التغذية السليمة أو الرعاية الصحية.

* إعداد ونشر أدلة وكتب مدرسية لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكتب مرجعية في مجال حقوق الإنسان، وإتاحتها في المكتبات المدرسية.

سادساً- تطوير الأنشطة المدرسية اللاصفية بما يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

- **مجال الأنشطة الاجتماعية SOCIAL ACTIVITIES:** تعد من أهم الأساليب التعليمية التي يجب أن تستثمر في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلاب في مختلف المراحل التعليمية، لكونها تقدم للتلاميذ الخبرات الحياتية المباشرة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تساعدهم على فهم القضايا والمشكلات التي يمارسها أفراد المجتمع. وتنفذ هذه الأنشطة عن طريق تمكين التلاميذ من القيام بزيارات ميدانية لبعض المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، كالحاكم الأسرية، ومراكز الشرطة والدفاع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان سواء الحكومية أو الأهلية، وعقد لقاءات مع المسؤولين فيها للوقوف على الممارسات الحقوقية في المجتمع وما يكتنفها من انتهاكات لهذه الحقوق، ودور هذه المؤسسات في معالجتها.

- **الأنشطة الثقافية CULTURAL ACTIVITIES:** تعد الأنشطة الثقافية في المدرسة من أفضل المواقف التعليمية التي يستطيع المعلمون بواسطتها تدريب التلاميذ على سبل التوعية بمفاهيم ومبادئ وحقوق الإنسان، لذلك وجب التخطيط لهذه الأنشطة بعناية فائقة حتى يمكن تحقيق أهدافها المنشودة. ويمكن تنفيذ الأنشطة الثقافية لتعميق حقوق الإنسان فهماً وممارسة عن طريق:

أ- توظيف الإذاعة المدرسية، والصحافة المدرسية، حيث يمكن إعداد وتنفيذ البرامج الهادفة التي تسهم في تثقيف الأطفال ثقافة عامة حول حقوق الإنسان، ويمكن إكساب التلاميذ الخبرات المعرفية التي تمكنهم من الوقوف على القضايا والموضوعات وكافة المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان محلياً وإقليمياً وعالمياً، ويساعد النشاط الصحفي الأطفال على صقل مواهبهم وقدراتهم المهارية في خدمة المجتمع في مجال حقوق الإنسان.

ب - توظيف المسرح المدرسي: يعد المسرح المدرسي من أفضل وأهم الأساليب التعليمية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعميق مفاهيمها ومبادئها لدى التلاميذ بشكل عملي تطبيقي، فهو وسيلة لتبسيط مناهج تعلم حقوق الإنسان وإثراء مضامينها لدى التلاميذ ووسيلة ناجحة لتدريب التلاميذ على تمثيل ما يدور حولهم من مشكلات وقضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات، وهو وسيلة للكشف عن مواهب التلاميذ وإبداعاتهم المهارية في شتى المجالات العلمية أو الثقافية أو الاجتماعية.

ج- تشجيع المسابقات بين التلاميذ في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، كسباقات مجلات الحائط، والرسم، والمسرحيات التمثيلية، وغيرها.

- قائمة المراجع:

- 1- الأمم المتحدة (2003): مبادئ تدريس حقوق الإنسان: أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية، جنيف: الأمم المتحدة.
- 2- البدائية، ذياب وآخرون (2008): عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب، المجلس الأعلى للشباب، وجامعة مؤتة، الأردن.
- 3- السورطي، يزيد عيسى (2008): السلطوية في التربية العربية، الكويت: عالم المعرفة.
- 4- العماري، الصديق الصادي (2014): التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، ع. 59، ص 30-39.
- 5- المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب (2015): التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط، المغرب.
- 6- الهيتي، هادي نعمان (2002): ثقافة حقوق الطفل: الدلالة والضرورة، مجلة الطفولة والتنمية، ع (8)، المجلد الثاني، خريف 2002.
- 7- جامعة الدول العربية (2008): الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، دمشق.

- 8- حنا، تودرى مرقص (2013): التربية من أجل تأصيل ثقافة حقوق الطفل في المجتمع المصري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول، "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة"، كلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، في الفترة من 20-21، 2013.
- 9- دميان، إميل شنودة، وعبد الرحيم، سامح جميل، وقر، عصام توفيق (2009): تعليم حقوق الإنسان: الفلسفة والواقع. القاهرة: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية.
- 10- سكران، محمد محمد (2007): التربية وحقوق الإنسان، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية التربية، جامعة طنطا، التربية وحقوق الإنسان، 7-8 مايو 2007.
- 11- عبد العال، حسن إبراهيم (2007): التعليم وأزمة حقوق الإنسان وحرية: الواقع والمأمول، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية التربية، جامعة طنطا، التربية وحقوق الإنسان، المجلد الأول، 7-8 مايو 2007.
- 12- عطوة، محمد أمين؛ بدوي، عاطف محمد (2007): المسؤوليات القانونية للطلاب المعلمين بكلية التربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر بكلية التربية جامعة طنطا، التربية وحقوق الإنسان، المجلد الأول، 7-8 مايو 2007.
- 13- قاسم، مصطفى (2008): التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة: مكتبة الأسرة.
- 14- وطفة، على أسعد (2012): تأملات نقدية في التأسيس التربوي لحقوق الأطفال. مجلة الطفولة العربية. ع (50)، 82-90.
- 15- وطفة، على أسعد، والرميضي، خالد (2006): إشكالية التربية على حقوق الإنسان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي بالكويت، ع (123): 23-56.
- 16- BEMIS (2010): Human rights education: Theory and practices, Glasgow,
- 17- Covell, K., Howe, R.B., (2001): Moral Education through the 3 Rs: Rights, Respect and Responsibility. Journal of Moral Education, 30, 31-42.
- 18- Covell, K., Howe, R.B., (2013): Education in the Best Interests of the Child: A Children's Rights Perspective on Closing the Achievement Gap. Toronto: University of Toronto Press.
- 19- Covell, K., Howe, R.B., and McNeil, J.K. (2008): If there's a dead rat, don't leave it: Young children's understanding of their citizenship rights and responsibilities. Cambridge Journal of Education, 38 (3), 321-339.
- 20- Covell, K., Howe, R.B., and McNeil, J.K. (2010): Implementing children's human rights education in schools. Improving Schools, 13 (2), 117-132.
- 21- DeCoene, J., and De Cock, R. (1996): "The Children's Rights Project in the Primary School 'De vrijdagmarkt' in Bruges. In E. Verhellen (Ed.), Monitoring children's rights. (pp. 627-636). The Hague: Martinus Nijhoff.

- 22- Flowers, N. (2007): Compasito: Manual on human rights education for children, 2nd edition, the Directorate of Youth and Sport of the Council of Europe, Hungary.
- 23- Flowers, N., Bernbaum, M., Rudelius-Palmer, K., and Tolman, J. (2000): The Human Rights Education Handbook. U.S.A.: The Human Rights Resource Center and The Stanley Foundation.
- 24- Frantzi, K., (2004): Human Rights Education: The United Nations Endeavour and the Importance of Childhood and Intelligent Sympathy. International Education Journal, 5(1). 1-8.
- 25- Glaude, P. (2001): Methodologies for human rights Education. Independent commission for human rights education, U.S.A: Arisen publishing company.
- 26- HRIE., (2009): Human Rights in Education, 2009 Report. Available at:<http://www.rightsined.org.nz>, accessed. 12/11/2016.
- 27- Ignateif, M., (2003): Human Rights as Politics and Idolatry. New Jersey, Princeton University Press.
- 28- International Centre for Human Rights Education (2008): Play it Fair: Human Rights Education Toolkit for Children. Montreal, Quebec Canada, pp.17-18
- 29- McCowan, Tristan (2012): Human Rights within Education: Assessing the Justifications. Cambridge Journal of Education, (42)1: 67-81
- 30- Piaget, J. (1976): To understand is to invent: The future of Education. New York: Penguin Books.
- 31- Schmidt-Sinns, D. (1980): How Can We Teach Human Rights? International Journal of Political Education, 3, 177-185.
- 32- Scotland. Covell, K., and Howe, R.B. (2008): Rights, Respect and Responsibility: Final Report on the County of Hampshire Rights Education Initiative. U.K.
- 33- Shultz, L. (2008): Educating for Human Rights and Global Citizenship; Edited by Ali A. Abdi and Lynette Shultz. State University of New York Press: New York.
- 34- Tibbitts, F., & Fernekes, W. R. (2011): Human rights education. Teaching and studying social issues: Major programs and approaches, 87-118
- 35- Tibbitts, Felisa (2002): Understanding What We Do: Emerging Models for Human Rights Education. International Review of Education. (48)3: 159-171

- 36- UNESCO (2015): Rethinking Education: Towards a global common good. UNESCO: Paris.
- 37- United Nations General Assembly (2011): United Nations declaration on human rights education and training, UN: Geneva.
- 38- United Nations, UNESCO (2012): Human Rights Education in Primary and Secondary School Systems: A Self-Assessment Guide for Governments. UN.: New York and Geneva.
- 39- Wallberg, P., and Kahn, M. (2011): The Rights Project: How rights education transformed a classroom. Canadian Children, 36 (1): 31-35.